

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧١٤ لسنة ١٩٨٥

باعتبار صرفق السياحة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة

وليس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية واستغلالها ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩

بإنشاء هيئات اقليمية لتنشيط السياحة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للسياحة بجاسته المعقودة بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٥ ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجاسته المعقودة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر صرفق السياحة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق قانون نظام الحكم المحلي

الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية

رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٣ ذي القعدة سنة ١٤٠٦ (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٥)

د. علي لطفى